AFRICAN CENTRE FOR JUSTICE AND PEACE STUDIES

تقريرحول أوضاع المدافعين عن حقوق الإنسان في السودان

إعداد: المركز الإفريقي لدراسات العدالة والسلام

قائمة المحتويات

المقدمة ٣

أنماط الاستهداف ضد المدافعين ٤

القتل المباشر ٤

التهديدات والمضايقات ٦

إفادات المدافعين ٦

الاعتقال والاختفاء القسري ١٠

المحاكمات غير العادلة بحق المدافعين ١٠

الانتهاكات ضد المدافعات عن حقوق الإنسان في السودان خلال النزاع المسلح ١٣

- الانتهاكات الموثقة ١٣
- التحرش الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي ١٣
- الاستهداف خلال العمل الإنساني ١٤
- التهديدات القانونية والترهيب عبر مؤسسات الدولة ١٤
- الاعتقال التعسفي والملاحقة الأمنية ١٤

الاعتقال والتحقيق بدون مسوغ قانوني ١٥

الأثر النفسي والاجتماعي ١٨

التوصيات ١٩

الملخص والخاتمة ٢٠

المقدمة:

شهد السودان فى السنوات الاخيرة تحولات سياسية واجتماعية عميقة بعد حرب 15 ابريل وتلا ذلك تحديات جسيمة فى مجال حقوق الانسان وفى خضم هذة التحديات والتحولات ويبرز دور المدافعين عن حقوق الانسان كركيزة اساسية فى حماية الحقوق والحريات الأساسية وترسيخ مبادى وقيم حقوق الانسان ويلعب المدافعون دور مستقل ومحورى فى رصد الانتهاكات والقمع الذى تقوم بة اطراف النزاع ضد المدنيين ويواجة المدافعون فى ذلك خطرة داهم واوضاع مأساوية تتقلص معها مساحات الامان الشخصى وصعوبات فى الحركة والعمل الامن ويتعرضون لحالات تشوية واعتقالات وقتل وتشريد ومحاكمات جائرة.

يهدف هذا التقرير إلى تسليط الضوء على أوضاع المدافعين عن حقوق الإنسان في السودان خلال النزاع المسلح الممتد منذ أبريل 2023 وحتى يونيو 2025، مع التركيز على التهديدات والانتهاكات التي يتعرض لها النشطاء والمتطوعون والعاملون في المجالات الإنسانية والصحية والحقوقية. يستند التقرير إلى إفادات ميدانية وشهادات مباشرة من ضحايا وشهود، إضافة إلى معلومات رصدها فريق توثيق يلتزم بالسرية لضمان سلامة المصادر.

شهدت مختلف الولايات السودانية، بما في ذلك الخرطوم والجزيرة والنيل الأبيض ودارفور، تصاعدًا في وتيرة الانتهاكات ضد المدافعين عن حقوق الإنسان، من اعتقالات تعسفية، مضايقات ومراقبة، تهديدات وتشهير عبر الإعلام ووسائل التواصل، وصولًا إلى تعذيب واختطاف ومحاكمات جائرة تفتقر لضمانات العدالة. تزامن ذلك مع تفكك مؤسسات الدولة والأجهزة الأمنية والقضائية، وتصاعد خطاب التخوين والتخويف في الإعلام، مما أدى إلى بيئة معادية للعمل الحقوقي والإنساني.

تعكس هذه الانتهاكات سياسة ممنهجة تهدف إلى إسكات الأصوات المستقلة وتفكيك شبكات التضامن المجتمعي في وقت حرج من تاريخ السودان. لذلك، يدعو التقرير الجهات الدولية والإقليمية إلى اتخاذ خطوات عاجلة لحماية المدافعين، فتح تحقيقات مستقلة، وضمان المساءلة عن هذه الانتهاكات.

Figure 1: Photo Source: Getty Images

أنماط الاستهداف
ضد المدافعين

يتعرض المدافعون عن حقوق الإنسان في السودان لأنماط متداخلة من الاستهداف تهدف إلى إسكاتهم وتقييد نشاطهم. تشمل هذه الأنماط التهديدات المباشرة والمضايقات، مثل المراقبة والاتصالات المجهولة والتشهير عبر الإعلام ومواقع التواصل، إضافةً إلى الاعتقال والاحتجاز التعسفي في ظروف سيئة دون أي مسوغ قانوني. كما سُجلت حالات اعتداء جسدي واختطاف بحق نشطاء ومتطوعين، إلى جانب التهجير القسري ومنع الوصول إلى مناطق عملهم. في بعض الحالات، واجه المدافعون محاكمات غير عادلة افتقرت لأبسط ضمانات العدالة، وشهدت إصدار أحكام بحقهم، مما يعكس توظيف القضاء كأداة للترهيب. تستهدف هذه الأساليب تفكيك البيئة المدنية وفرض واقع جديد يخلو من الرقابة المجتمعية أو العمل الحقوقي.

القتل المباشر

منذ بداية النزاع في أبريل 2023، تعرض عدد من المدافعين عن حقوق الإنسان والمتطوعين لعمليات قتل متعمدة بسبب دورهم في الدعم الإنساني والعمل المدني، مما أدى إلى تعطيل الخدمات الإنسانية، ومن أبرز الحالات التي تم توثيقها:-

محمد أحمد كودي – محامي ومدافع عن حقوق الإنسان، قتل في 10 مايو 2023.
خميس أرباب إسحق – محامي ومدير مركز السلام للعون القانوني، قتل في 16 مايو 2023.
الصادق محمد أحمد – محامي ومفوض في العون الإنساني بغرب دارفور، قتل في 15 يونيو 2023.
طارق يعقوب الملك – محامي ورئيس النقابة الفرعية للمحامين بغرب دارفور، قتل في 16 يونيو 2023.

نجم الدين التوم الشاهر – محامي اعتُقل في 12 سبتمبر 2023 وتم تصفيته على يد قوات الدعم السريع.

أحمد محمد عبد الله – محامٍ ومدافع عن حقوق الإنسان، من مواليد نيالا عام 1965، خريج كلية القانون بجامعة الزقازيق في مصر. اختُطف من منزله بواسطة مجموعة مسلحة ترتدي زياً مدنياً صباح الخميس 9 أغسطس 2023، وتمت تصفيته في اليوم التالي 10 أغسطس.

آدم عمر جاد الله – من مواليد مليك عام 1965، خريج معهد شمبات الزراعي. عمل معلماً ثم التحق بعدة منظمات وطنية، وكان يعمل في منظمة International Medical Corps (IMC). اغتيل في 10 أغسطس 2023 برفقة الأستاذ أحمد محمد عبد الله.

مدير مستشفى أم كدادة – قُتل في 11 أبريل 2025 خلال هجوم قوات الدعم السريع بشمال دارفور.
تسعة من الكوادر الطبية – قتلوا في نفس الهجوم داخل معسكر زمزم للنازحين.

خمسة موظفين في برنامج الأغذية العالمي – قتلوا في 6 يونيو 2025 باستهداف قافلة إنسانية بشمال دارفور.
لاستاذ محمد أحمد كودي تم قتله وحرقه داخل منزله بعد أن تلقى تهديدات سابقة بالقتل من قبل قوات الدعم السريع بوسط مدينة الجنينة

الشكل (2): رسمة تجسد مأساة الاختفاء القسري، بريشة إسراء – فنانة وناشطة في مجال حقوق الإنسان.

أ. التهديدات والمضايقات:-

يتم استهداف المدافعين عن حقوق الإنسان من خلال سلسلة من التهديدات والمضايقات التي تستهدف خلق بيئة من الخوف والضغط النفسي. تتنوع هذه الأساليب بين مراقبة مستمرة، اتصالات تهديدية، حملات تشويه عبر وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، مما يدفع المدافعين إلى تقييد نشاطهم أو التوقف عنه. هذا النوع من الاستهداف يهدف إلى قمع صوتهم وفرض واقع سياسي جديد يخلو من وجود المدافعين.

إفادات المدافعين:-

/ عادل(اسم مستعار)

إفادة: أحد العاملين في غرفة طوارئ جنوب الحزام1

أعمل ضمن غرفة الطوارئ في منطقة جنوب الحزام. الوضع تغيّر كثيرًا بعد دخول القوات المسلحة، ولم يعد كما كان في السابق. نحن، في الحقيقة، ليست لدينا أي مشكلة مع القوات المسلحة كجهة، لكن الإشكال الرئيسي يكمن في "الخلايا الإسلامية" داخل هذه القوات، فهم ينظرون إلينا باعتبارنا "ثوار" تابعين لقوى الحرية والتغيير، مع أن الغالبية منا مستقلون تمامًا ولا ننتمي لأي أحزاب أو واجهات سياسية.

الاستاذ خميس أرباب تم قتله في أحداث مدينة الجنينة(بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع) وكان أيضاً قد تلقى تهديدات سابقة بالقتل من قبل قوات الدعم السريع الصادق محمد احمد وطارق يعقوب ايضا تم قتلهم في مدينة الجنينة بعد تلقيهم تهديدات سابقة بالقتل من قبل قوات الدعم السريع

الجدير بالذكر كل هؤلاء المحامين من مدينة الجنينة وهم مدافعون عن حقوق الإنسان وكانوا أعضاء في لجنة تحقيق احداث كرينيدق وكانوا قد وجهوا إتهامات لقوات الدعم السريع بشن هجمات على مخيم كريندق للنازحين في الجنينة بالإضافة إلى الاستاذ أحمد عبدالله اللورد، والموظف في إحدى المنظمات آدم عمر جاد الرب

مكان الجريمة: طريق نيالا – الفاشر، بعد خطفهم من أمام منزلهم بحي المطار – نيالا

المتهمون: مسلحون يستقلون عربة لاندكروزر "أوباما"، يرتدون زي قوات الدعم السريع ويحملون سلاح M16

الاستاذ نجم الدين الشاهر تم خطفه واعتقاله بواسطة قوات الدعم السريع بمنطقة شرق النيل الحاج يوسف

تسعة من الكوادر الطبية موظفي منظمة ريليف تمت تصفيتهم بواسطة قوات الدعم السريع أثناء هجومها على معسكر زمزم للنازحين

خمسة موظفين في برنامج الأغذية العالمي قتلوا في 6 يونيو لم توجه اتهامات لاي جهة

ورغم خروج الدعم السريع وسيطرة الجيش على المنطقة، إلا أن الوضع لا يزال هشًا. التهديدات الأمنية مستمرة، خصوصًا تلك التي تأتي من أفراد داخل الجيش. العمل المدني يواجه تضييقًا من جهات مختلفة، والاستجابة الرسمية للاحتياجات الإنسانية ضعيفة، في وقت يعاني فيه النشطاء من غياب أي شكل من أشكال الحماية. ورغم كل ذلك، نواصل عملنا وسط تحديات كبيرة، أبرزها شُح التمويل والملاحقات غير المباشرة من قبل الأجهزة الأمنية.
منذ بداية الحرب، اتخذنا قرارًا بالعمل على خدمة المواطنين في المنطقة، وبدأنا نبذل مجهودًا كبيرًا لذلك. لكن مع الوقت، أصبح هناك تضييق شديد. حالياً، لم نعد نُعرِّف أنفسنا كغرف طوارئ لأن ذلك يُعرّضنا للخطر، لذا بدأنا نعمل تحت غطاء منظمة طوعية حتى نتمكن من تقديم الخدمات بأمان.

المشكلة الأساسية التي نواجهها هي من ما يُعرف بـ"المقاومة الشعبية"، وهم في الغالب كوادر من المؤتمر الوطني. هؤلاء يعتبروننا ثوارًا مرتبطين بقوى الحرية والتغيير، بل إنهم يرون في جميع غرف الطوارئ حاضنات للدعم السريع، ولهذا فإن الثورة تمثل بالنسبة لهم تهديدًا حقيقيًا. لا يريدون وجود أي شخص من الثوار أو غرف الطوارئ في المشهد السوداني الآن.

التهديدات التي تعرضنا لها لم تكن مباشرة في كل الأحيان، لكنها كانت واضحة، سواء عبر كلمات أو عبارات مبطنة تحمل دلالات تهديدية. وللخروج من هذا المأزق، بدأنا العمل مع منظمة طوعية. كنا نوزع سلالًا غذائية مقدمة من برنامج الغذاء العالمي (WFP). وذات يوم، داهم مركزنا عدد من أفراد المقاومة الشعبية وآخرين من القوات النظامية، رغم أننا كنّا نعمل في هذه الخدمة منذ أكثر من ستة أشهر.

قالت لنا المفوضية والمحلية في حينها: "في السابق لم يكن هناك قانون، أما الآن فهناك قانون جديد، ولا يجب أن تواصلوا العمل باسم غرف الطوارئ". رغم ذلك، نحن لا نكترث للاسم، ما دمنا قادرين على تقديم الخدمة للمواطنين. المهم أن لا يضيع مجهودنا.

حالياً، نحن نواصل العمل عبر "التكايا"، ولكن قد نتوقف في أي لحظة. في السابق، كانت المنظمات ترسل الأموال مباشرة إلى المالية الخاصة بالغرف، والتي كانت تدير عمليات الشراء والتوزيع للمطابخ. فعلى سبيل المثال، نحن نشرف على 42 مطبخًا في المنطقة، وكان يتم تحويل الأموال إلى مالية المنطقة، ومنها إلى القطاعات المختلفة، التي تتولى عملية الشراء.

لكن بعد صدور قرار الوالي، أصبحت الأموال لا تصل مباشرة، بل تمر عبر جهة حكومية تُعرف باسم "هاك"، التي تتولى تحويل الأموال للتاجر مباشرة، ونحن نستلم المواد التموينية منه. هذا يُعد تقييدًا كبيرًا لطبيعة عملنا.

الخيارات المطروحة أمامنا حاليًا: إمّا التسجيل في مفوضية العمل الإنساني أو التوقف عن العمل.

رغم ذلك، ما زلنا نقدم جميع أنواع الخدمات الإنسانية. في بداية الحرب، كنّا نوصل المواد التموينية للنازحين من وسط الخرطوم. لاحقًا، أطلقنا صيدلية متنقلة، ما زالت تعمل حتى اليوم، لأن هناك من لا يستطيع تحمّل كلفة الدواء. كما أنشأنا مركزًا صحيًا يقدم خدمات مجانية، وهو لا يزال يعمل حتى الآن.

عملنا امتد أيضًا إلى تشغيل المطابخ والتكايا، والتي لا تزال قائمة حتى الآن، رغم تعقّد الوضع بسبب دخول أطراف جديدة إلى المشهد. كما عملنا على تشغيل بعض الآبار التي كانت متوقفة بسبب نقص الوقود، وسعينا لتوفير الاحتياجات الضرورية لتشغيلها ولو ليوم واحد، حتى يتمكن الناس من الحصول على المياه.

/ محمد(اسم مستعار)

في ولاية الجزيرة، وتحديدًا في المناطق الريفية ومحلية الحصاحيصا، شهدنا خلال الفترة الماضية انتهاكات واسعة ارتكبتها قوات الدعم السريع. الانتهاكات تنوعت بين النهب والاعتقالات والعنف الجنسي، إلى جانب استهداف مباشر للنشطاء والعاملين في المجال الإنساني. كما تم التضييق على حركة المبادرات المجتمعية، خاصة المطابخ الجماعية التي كانت تقودها النساء والرجال، وتعرّض عدد من النشطاء للتهديد والملاحقة، مما أدى إلى خلق أجواء من الخوف والسرية في العمل المدني في تلك المرحلة.

Figure 3: Photo Credit: Getty Images

التهديد هذه المرة كان أكثر وضوحًا، فقد وُصفنا بأننا "جنجويد" وقيل لنا: "رأس مالكم طلقة في الرأس". من الطبيعي أن نشعر بالخوف بعد ذلك. حاولنا تجنّب أي صدام معهم، وتمّ إبعاد اسم الغرفة عن الواجهة، وتوقفت النشاطات على صفحة الغرفة في وسائل التواصل الاجتماعي، حفاظًا على سلامة الفريق العامل على الأرض.

هذا التهديد والتقييد أثّرا على كل من يعمل في المجال الإنساني، رغم أن وجودنا في المنطقة تزامن فقط مع سيطرة الدعم السريع، ولم تكن لدينا أي علاقة به. نؤمن بأنه لا مشكلة في أن تتدخل الحكومة لتنظيم العمل، لكننا نرفض أن يتم توجيه اتهامات جزافية وغير مبررة لنا.

لاحقًا، صدر قرار من والي الخرطوم بتقييد عمل غرف الطوارئ. وقد بدأ تنفيذ هذا القرار أولًا في الولايات الشرقية، ثم في منطقة كرري بأم درمان، مع العلم أن زملاءنا هناك لم يكونوا يعملون باسم الغرف أيضًا، خوفًا من تعرّضهم للاستهداف، خاصة وأن الحكومة والجيش كانوا موجودين هناك منذ بداية الحرب.

في تلك الفترة، كنت أشارك في عدة أنشطة إنسانية، من بينها توثيق الانتهاكات، وتقديم المساعدات الإنسانية والدعم النفسي للمحتاجين. لكن أحد أفراد الجيش، برتبة مساعد ضابط (صول)، أطلق تهديدًا واضحًا حين قال لنا: "إذا سمعونا نقول كلمة واحدة أو ننشر بوست أو نرسل معلومات لفرد خارجي، فإننا لن نقابل أهلنا مجددًا". كانت هذه الكلمات تشير بشكل صريح إلى إمكانية تعرضنا للاختطاف أو القتل.

الشخص الذي أطلق هذا التهديد كان جنديًا في الجيش، يسكن في منطقة قريبة منا. وقد أثر هذا التهديد بشكل كبير على أسرتي؛ ساد القلق في البيت، وتحولت الجلسات العائلية إلى نقاش دائم حول ضرورة أن أترك العمل التطوعي وأتجه إلى العمل التجاري مع والدي. كانت والدتي تكرر مخاوفها من الخطر الذي قد أواجهه، خاصة أنها تعرف التزامي الكبير بهذا العمل ورفضي للانصياع لما وصفته بـ"المهاترات والقرارات الهزلية من السلطة الحاكمة". وفي النهاية، توصّلنا إلى تفاهم عائلي يقضي بأن أحذف جميع منشوراتي عند وصولي إلى الولاية، مقابل أن أواصل العمل التطوعي لكن بحذر وسرية.

جدير بالذكر أن هذا لم يكن أول تهديد أتعرض له. ففي وقت سابق، خلال فترة سيطرة قوات الدعم السريع، اضطررت إلى السفر لولاية القضارف بعد تصاعد التهديدات، بينما تم اعتقال عدد من زملائي، وجميعهم نازحون من نفس المدينة.

أما الآن، فلا أتلقى أي نوع من الدعم، وأواصل العمل في ظروف صعبة ومعقّدة.

في رأيي، من يقف خلف الاستهداف في غرب كردفان هي قوات الدعم السريع، أما في أم درمان، فالجهة التي تتابعني هي جهاز الأمن والمخابرات التابع للسلطات الحالية.
لقد كان لهذا الاستهداف أثر نفسي كبير عليّ، حيث أصبح الشعور بالخوف والرقابة ملازمًا لي حتى أثناء الاجتماعات أو عند الحديث مع المستفيدين. أشعر أنني مراقب في كل لحظة، حتى أثناء النوم، حيث أخشى أن يتم استدعائي فجأة للتحقيق في قضايا لا علاقة لي بها. كما أثّر هذا الوضع على عملي الميداني، إذ أجد نفسي عاجزًا عن التحدث أو توثيق الانتهاكات التي أراها بعيني، لأن الجميع اليوم يحمل سلاحًا، والبيئة لم تعد آمنة أو مشجعة على العمل الحقوقي.
نتيجة للتهديدات، اضطررت بالفعل إلى تغيير مكان إقامتي، فبعد الهجوم على مكاتبنا في غرب كردفان، فكرت باللجوء إلى جنوب السودان عبر أبيي، ثم إلى كمبالا، لكن بسبب الحصار المحكم قررت الهروب إلى الأبيض بمساعدة أحد أبناء المنطقة الذين كنت أثق بهم، فقد شعرت وقتها أن حياتي وسلامتي النفسية أصبحتا مهددتين بشدة. حتى هذه اللحظة، لا أتلقى أي نوع من الدعم، سواء النفسي أو القانوني أو في مجال الحماية. كنت أعتمد على نفسي فقط لتجاوز كل هذه المحن، فألجأ إلى قراءة القرآن، والاستماع إلى الموسيقى، وتجنبت تمامًا متابعة الأخبار من أي مصدر، حتى لا أزيد من الضغوط التي أعيشها.

عثمان (إسم مستعار)

يقول عثمان وهو أحد الناشطين من ولاية القضارف

إن الاستهداف والملاحقة الأمنية للنشطاء في الولاية أصبحت سلوكًا ممنهجًا ومستمرًا خلال الفترة الماضية. ويصف الوضع بأن الأجهزة الأمنية تفرض رقابة مشددة على كل من تراه معاديًا لها، وتشمل هذه الرقابة الاعتقالات، التهديدات، وحتى إصدار مواد قانونية تُجرّم التعبير عن الرأي، خصوصًا عبر وسائل التواصل الاجتماعي. كما أن هناك تضييقًا واضحًا على العمل الطوعي، حيث تم فرض إشراف أمني مباشر على أي نشاط من هذا النوع.
ويضيف عثمان أنه رغم عدم انخراطه الكبير في العمل العام، إلا أنه تعرض شخصيًا للاستدعاء، والتفتيش، والتتبع في عدة مناسبات، ما أدى إلى تعطيل نشاطه اليومي وشعوره الدائم بالرقابة. ويشير إلى أن الاستهداف لا يقتصر فقط على النشطاء أو السياسيين، بل يشمل حتى من ليست لهم أي علاقة مباشرة بالعمل العام، وذلك فقط بسبب خلفياتهم العرقية أو الجغرافية.

أحمد(إسم مستعار)

يقول احمد في بداية حديثه ووصفه لما يحدث في منطقته
بعد انتشار مرض الكوليرا وتفشيه وسط المواطنين وعدم توفر الرعاية الكافية، تواصلت شخصيًا مع بعض الأفراد الذين كانوا يعملون بنشاط كبير لإسعاف المصابين ونقلهم إلى المستشفيات لتلقي العلاج اللازم. هؤلاء النشطاء تم رصدهم ومتابعتهم، وتم استجوابهم لاحقًا بدعوى نشر معلومات كاذبة عن تفشي المرض. لم يتوقف الأمر عند ذلك، بل تم احتجازهم وضربهم بالسياط، كما أُجبروا على سحب المنشورات والمعلومات التي نشروها على وسائل التواصل الاجتماعي. أعتبر ما جرى لهم انتهاكًا واضحًا وصريحًا لحقوقهم كنشطاء يعملون لمصلحة الناس. إلى جانب ذلك، نعيش وضعًا أمنيًا مقلقًا، حيث تنتشر حوادث السرقة بشكل يومي، من نهب أموال وهواتف إلى خطف حقائب النساء في الشوارع، فضلًا عن التهديدات المتكررة واتهام البعض بالانتماء لقوات "الجنجويد"، وكل ذلك نتيجة انتشار السلاح بشكل عشوائي في كل مكان.
أنا أعمل في مجال الحماية والدعم النفسي، وقد اكتسبت خبرة من عملي مع أكثر من ثلاث منظمات دولية ووطنية، وآخرها المنظمة التي أعمل معها حاليًا، والتي تنشط في تقديم المساعدات الإنسانية في ظل طوارئ الحرب.

خلال الفترة الأخيرة، كنت أعمل بمنطقة الفولة في ولاية غرب كردفان، حيث شغلت منصب منسق مشروع الحماية هناك. تعرضت المنطقة لحصار شديد، وتمت مداهمة مكاتبنا الواقعة بحي الجمارك. أثناء الهجوم، عثر المهاجمون على بطاقة التعريف الخاصة بي، وكانت تشير إلى منصبي كمنسق للحماية، فتم اتهامي بأنني أعمل لصالح الأمن أو الشرطة، وأصبحت هدفًا ومطلوبًا من قبل المجموعات المسلحة في المنطقة. بفضل مساعدة أبناء المنطقة، تم تهريبي إلى مدينة الأبيض، ثم إلى ود مدني، وبعدها إلى بورتسودان، إلى أن استقر بي الحال في أم درمان. لكن حتى في أم درمان، علمت السلطات بأنني كنت موظفًا في قسم الحماية، واشترطوا عليّ أن أواصل العمل الإنساني بشرط ألا أتحدث في موضوع الحماية أو أتعامل مع ملفات الإحالة والدعم القانوني.

ب. الاعتقال والاختفاء القسري:-

يتم استخدام الاعتقال والاحتجاز التعسفي كأداة فعالة لقمع المدافعين، من خلال توقيفهم دون مبررات قانونية واضحة، واحتجازهم في ظروف غير إنسانية، مما يعوق نشاطهم الحقوقي ويشكل تهديدًا مباشرًا لحريتهم وسلامتهم. يستهدف هذا الشكل إلغاء وجود المدافعين في المشهد السياسي والحقوقي، وخلق واقع سياسي جديد يسعى لإسكاتهم.

شهدت عدة مدن سودانية خلال شهر مايو 2025 حملات اعتقال طالت متطوعين وناشطين ومدافعين عن حقوق الإنسان، في سياق يُشير إلى نمط من الاستهداف الممنهج للعمل المدني والإنساني، دون اتباع الإجراءات القانونية أو توجيه تهم رسمية، في مخالفة صريحة للمعايير الدولية.

الشكل (4): رسمة تجسد مأساة الاختفاء القسري، من إبداع إسراء.

Figure 5: Photo Credit: Getty Images

ويحكي أنه في الفترة الأخيرة تم تسجيل بياناته دون أي مبرر واضح، ومنذ ذلك الوقت بدأ يشعر أن هناك مراقبة دائمة لتحركاته، خاصة حول منزله. وتأكد له ذلك بعد تتبع زميلة له كانت برفقته، وتم أخذ بياناتهما معًا.

ويصف التأثيرات التي خلفها هذا الاستهداف بأنها شاملة: نفسية، وميدانية، وحتى على مستوى الأسرة. يقول: "أي خطر يهددني شخصيًا ممكن تكون نتيجته مباشرة هي تقليل الحركة، والخوف من الاستغلال أو الابتزاز، حتى عن طريق أحد أفراد الأسرة، لأنو بقى كل شي وارد".

ورغم هذه الظروف الصعبة، يؤكد أنه لا يتلقى أي نوع من الدعم، سواء كان نفسيًا أو قانونيًا أو حتى على صعيد الحماية، ويتحمل تبعات هذا الوضع وحده.

انتهاكات ضد المدافعين عن حقوق الإنسان والعاملين في المجال الإنساني (أبريل 2023 – يونيو 2025)

أبريل 2025

مقتل مدير مستشفى أم كدادة

أبريل 2025"

مقتل 9 من الكوادر الطبية بمعسكر زمزم

مايو 2023"

محمد أحمد كودي ⚖️ (محامي/مدافع)

مايو 2023

خميس أرباب إسحق ⚖️ (محامي/مدير مركز السلام)

يونيو 2025"

مقتل 5 موظفين ببرنامج الأغذية العالمي

سبتمبر 2023

نجم الدين التوم الشاهر ⚖️ (محامي)

أغسطس 2023"

حمد محمد عبد الله ⚖️ (محامي) + آدم عمر جاد الله موظف انساني

يونيو 2023

طارق يعقوب الملك ⚖️ (محامي/رئيس النقابة الفرعية)

يونيو 2023

الصادق محمد أحمد ⚖️ (محامي/مفوض العون الإنساني)

وفي 21 مايو، اعتُقل الناشط أحمد نصر التجاني من سوق مدينة أبو جبيهة بعد منشور على "فيسبوك" ينتقد فيه "كتائب البراء"، ولم تُعرف وجهة اعتقاله. كما اعتقلت أجهزة الأمن في مروي الصحفي منير التريكي من منزله في نوري بالولاية الشمالية، وهو كاتب بموقع "الراكوبة" وعمل محررًا ثقافيًا بعدة صحف.

وفي 14 مايو، اختطفت قوات الدعم السريع الطبيب علي مرسال حسن أثناء سفره من الطينة إلى بورتسودان لأداء امتحان النواب. وفي 1 مايو، اعتقلت الأجهزة الأمنية في بورتسودان طالب المختبرات الطبية محمد عبد البخيت محمد من جامعة البحر الأحمر (المستوى الخامس). كذلك، في 10 مايو، اعتُقل المحامي والمدافع عن حقوق الإنسان محمد عز الدين بعد وصوله إلى بورتسودان لعلاج والديه، مما عرّضه وعائلته لخطر كبير نتيجة احتجازه التعسفي.

الطبيب مالك إبراهيم – اختطفته قوات الدعم السريع من مكان عمله في "أم سيالة" بشمال كردفان، ومكانه لا يزال مجهولًا.
الطاهر محمد فضل الله – اختصاصي باطنية بمستشفى الضعين وأستاذ كلية الطب بجامعة الضعين، اختطف من منزله بواسطة قوة مسلحة تابعة للدعم السريع، وجهة احتجازه غير معلومة حتى الآن،
اختطاف واخفاء المحامي والمدافع خالد عمر الصادق قسريا بواسطة قوات الدعم السريع بتاريخ 22/12/2024

تُظهر هذه الحالات اتساع نطاق الاستهداف ليشمل مختلف الفاعلين في المجتمع المدني والحقول الإنسانية، في تجاهل تام للضمانات القانونية الأساسية.

السودان: المدافعون عن حقوق الإنسان – أبرز الحوادث (2024–2023)".

مايو [___]

الحالة 1

اعتقال أربعة محامين، بينهم امرأتان، في نيالا، جنوب دارفور.
السياق: احتجاز تعسفي يستهدف المدافعين عن حقوق الإنسان.

مايو [___]

الحالة 2

الاعتداء على محامية في نيالا.
السياق: عنف قائم على النوع الاجتماعي ضد المدافعات

مايو [___]

الحالة 3

الاعتداء على محامين في مكتبهم بنيالا.
السياق: ترهيب للمدافعين القانونيين.

22 يونيو 2023

الحالة 4

إدانة خبير أممي لتفريق الاحتجاجات السلمية بعنف في الخرطوم.
السياق: استخدام مفرط للقوة ضد المدنيين.

يوليو 2023

الحالة 5

استهداف المدافعات عن حقوق الإنسان في الخرطوم.
السياق: أعمال انتقامية ضد المدافعات.

أغسطس 2023

الحالة 6

.احتجاز نشطاء من المجتمع المدني في الجنينة، غرب دارفور
السياق: قمع الفضاء المدني.

سبتمبر 2023

الحالة 7

الاعتداء على صحفيين أثناء تغطية احتجاجات في أم درمان.
السياق: انتهاك حرية التعبير.

أكتوبر 2023

الحالة 8

اعتقالات تعسفية لناشطين طلاب في الخرطوم.
السياق: تقييد الحركات الشبابية.

نوفمبر 2023

الحالة 9

مضايقة متطوعين إنسانيين في كسلا.
السياق: تقييد الاستجابة الإنسانية.

ديسمبر 2023

الحالة 10

.اضطرار مدافعتين عن حقوق الإنسان للاختباء بسبب التهديدات في الخرطوم
السياق: تصاعد الأعمال الانتقامية ضد المدافعات.

يناير 2024

الحالة 11

تهديد مقدمي المساعدة القانونية في بورتسودان.
السياق: إسكات جهود المساعدة القانونية.

فبراير 2024

الحالة 12

تعرض ناشطات لحملات تشويه عبر الإنترنت.
السياق: تحرش إلكتروني يستهدف المدافعات.

مارس 2024

الحالة 13

الاعتداء على الوسطاء المجتمعيين في نيالا.
السياق: تقويض جهود السلام المحلية.

أبريل 2024

الحالة 14

احتجاز تعسفي لأعضاء المجتمع المدني في الفاشر.
السياق: ترهيب الفاعلين المدنيين.

مايو 2024

الحالة 15

تهديدات ضد صحفيين يغطون اقتصاد الحرب في الخرطوم.
السياق: تقييد الإعلام المستقل.

المحاكمات غير العادلة
بحق المدافعين

تُستخدم المحاكمات كسلاح لترهيب المدافعين عن حقوق الإنسان، وذلك من خلال توجيه بلاغات جنائية ذات طابع سياسي واحتجازهم لفترات طويلة دون محاكمة.
ففي شرق السودان، ظل المحامي والمدافع منتصر عبد الله محتجزًا في سجن مدينة بورتسودان لمدة تقارب ثمانية أشهر دون أن يُقدَّم إلى المحاكمة. وقد تم اعتقاله بسبب عمله في قضايا تتعلق ببلاغات سياسية، بواسطة الخلية الأمنية التابعة لجهاز الأمن، قبل أن يُسلَّم لاحقًا إلى النيابة العامة التي دوّنت ضده بلاغًا جنائيًا. ورغم مرور عدة أشهر، لم يُعرض على أي محكمة، مما يعكس استمرار استخدام أدوات العدالة الجنائية كوسيلة للترهيب، في مخالفة صريحة للمعايير الدولية للمحاكمة العادلة، ولما ورد في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

الانتهاكات ضد المدافعات عن حقوق الإنسان في السودان خلال النزاع المسلح

يتناول هذا الجزء التقرير شهادات لعدد من المدافعات عن حقوق الإنسان السودانيات اللواتي تعرضن لانتهاكات جسيمة خلال الحرب الدائرة في السودان منذ أبريل 2023، سواء بشكل مباشر أو أثناء أدائهن لأعمالهن الإنسانية، الحقوقية، والقانونية. يوثق التقرير أنماطًا من العنف القائم على النوع الاجتماعي، الاعتقالات التعسفية، التهديدات، المراقبة، التهجير القسري، والتشهير

الانتهاكات الموثقة

1. التحرش الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي

شهادة: المدافعة (م. م)
الموقع: أمدرمان، حي الجامعة
الانتهاك: تحرش جنسي من قبل عناصر "الجنجويد" داخل المنزل، تحرش جسدي في نقاط التفتيش، سرقة ممتلكات، فرار قسري للأسرة، عنف مبني على الهوية القبلية (معاليا - شرق دارفور).
التأثير: صدمة نفسية، نزوح، فقدان الأمان، توقف عن النشاط المباشر.

التهديدات القانونية والترهيب عبر مؤسسات الدولة

شهادة: المحامية ر .م

الانتهاك:
فتح بلاغات كيدية ضدها بأمر من جهاز الأمن بهدف ملاحقتها عبر الإنتربول.
تهديدات صوتية وابتزاز عبر الهاتف.
إدراج اسمها ضمن "قائمة المطلوبين" في كسلا.
السياق: عملها القانوني في رصد الانتهاكات وتوثيق الجرائم ونشرها علنًا.

الاعتقال التعسفي والملاحقة الأمنية

حالة الطالبة: ضحى شعيب
السن: 21 سنة
الموقع: الخرطوم ← الدامر ← الثورة
الانتهاك:
احتجاز من قبل الخلية الأمنية
اتهامات زائفة بالتعاون مع الدعم السريع دون أدلة.
الحبس لأكثر من 3 أشهر قبل إحالة البلاغ للمحكمة.
تغيير الأقوال من الشهود بدون مبررات قانونية.
تعمد تأخير المحاكمة.
القانون المُستخدم: مواد جنائية تصل عقوبتها إلى الإعدام.

الاستهداف خلال العمل الإنساني

شهادة: المحامية أ.ب

تنقلها بين نهر النيل، القضارف، سنجة، الدندر
الانتهاك:

ملاحقة استخباراتية
التهديد بالسلاح خلال توزيع الماء والمساعدات
اتهام غير مباشر بـ"التحريض" .
إرهاب نفسي لثنيها عن تقديم المساعدة للنازحين.

الاعتقال والتحقيق دون مسوغ قانوني

تم جمع الشهادات و الافادات التالية بشكل مباشر من الضحايا المدافعات بين عامي 2023 و2025، وتم التحقق من مضمونها ومقاطعتها بمصادر عامة وموثوقة (مثل صفحات الناشطين الحقوقيين، تقارير منظمات، منشورات رسمية...). تم احترام رغبة الشاهدات فيما يتعلق بإخفاء أو إظهار هويتهن.

1/احسان / اسم مستعار

طبيبة _ مدافعة عن حقوق الإنسان
منذ بداية الحرب، أنشأت غرفة طوارئ أركويت وبدأت العمل فيها حتى نزحتُ إلى مدينة دنقلا.
بعد وصولي إلى دنقلا، بدأ الازدحام في المعبر، وسُجلت حالات وفاة، وكان ذلك السبب الأساسي الذي دفعني للتحرك والدخول إلى معبر أرقين.
في البداية، قمتُ بجمع معينات للمعبر، وبعد ذلك دخلتُ المعبر بشكل رسمي بعد حصولي على موافقة وزارة الصحة والمفوضية.
كان الوضع الأمني في المعبر صعبًا، وكنتُ المرأة الوحيدة التي تعمل هناك، مما عرضني لبعض المضايقات، لكن لاحقًا جاءت متطوعة للعمل معي في الفترة الأخيرة.
كانت التجربة صعبة وتحمل الكثير من التفاصيل.
المبادرة كانت ذات زخم كبير، بدعم إعلامي قوي ومشاركة منظمات كبيرة في الدعم وتسيير العمل.
كنا ننشر تقريرًا يوميًا عن الوضع، حتى جاءتنا تحذيرات بالتوقف عن نشر أي تقارير، حيث كان الجنود يراقبون كل ما ننشره على صفحاتنا وأي محتوى يظهر في الإعلام
وبعد أن حققنا جميع أهدافنا ونجحنا في دعم المعبر، ودخلت مبالغ كبيرة لتحسين أوضاعه، سلمناهم التقرير الأخير وأبلغناهم بأننا سننسحب من المعبر.
كان من المفترض أن أعود إلى أهلي في دنقلا بعد انتهاء المبادرة.
في اليوم الأخير، جاءتنا استخبارات الجيش واعتقلت الفتاة التي كانت معي، وقالوا إن لديهم بعض الإجراءات.
أحضروا سيارة بداخلها عناصر أمن وجنود. وعندما هممتُ بركوب السيارة معها، انتبهتُ إلى أن هاتفي معي، فأنزلته من السيارة حتى ألقيه جانبًا، لكن مدير الاستخبارات أمسك بي وأخذ هاتفي، بينما اقتادوا الفتاة بالسيارة إلى حلفا.
بقيتُ في أرقين تحت المراقبة لمدة 12 ساعة، حتى أعادوا لي هاتفي في المساء.
في ذلك الوقت، كانوا قد أفرجوا عن الفتاة من حلفا، لكنهم كانوا يسألون عن عملنا مع لجان المقاومة ومصادر الدعم. وقد استجوبوا الفتاة عني.

في الصباح، أحضروها مجددًا. وعندما علمت أسرتي بما جرى، طلبوا مني مغادرة السودان فورًا إلى مصر وعدم العودة إليهم، وكان ذلك السبب الرئيسي في دخولي إلى مصر.
كما هددونا قائلين: "أينما ذهبتم سنصل إليكم".
انسحبنا من المعبر بهدوء دون لفت الأنظار، وبعد أن أطلقوا سراحنا، ركبنا أول حافلة متجهة إلى داخل مصر.

2/محاسن على /اسم مستعار

محامية ومدافعة عن حقوق الإنسان، أتعاون مع مراكز حقوقية ومنظمات في مجال تدريب حقوق الإنسان.
نزحتُ من الخرطوم إلى ولاية الجزيرة بعد الحرب ببضعة أشهر مع أختي المريضة. كان الوضع هناك سيئًا جدًّ ا إلى درجة لا يمكن تخيّلها.
قبل الحرب كنت أتعاون مع جهات حقوقية بصفتي مدربة في مجال حقوق الإنسان، وكنت أقدم ورش عملٍ حيث أسافر لإجراء الورشة ثم أعود.
بعد الحرب عندما ضاق بنا الحال في الجزيرة، نزحنا مرة أخرى إلى نهر النيل (عطبرة) قررت العودة إلى العمل لأنه مفيد للصالحِ العام، ولأنه رسالة لا بد أن أوصلها.
تحركتُ من نهر النيل متجهةً إلى بورتسودان. وأنا في عطبرة، ركبتُ "الرقشة" (وسيلة نقل)
حاولتُ إخبار السائق أنني أريد الرحلة "خاصة"، فجلس بجواري شخص وقال: "السلام عليكم".
فرددتُ: "عليكم السلام". فجأة قاطعني قائلًا: "أنا من جهاز الاستخبارات".
في تلك اللحظة شعرتُ بخوفٍ شديد، ليس على نفسي فقط، بل على العديد من الأشخاص وعلى هاتفي ومجموعات المحامين والمدافعين عن حقوق الإنسان التي أنتمي إليها.
بدأ الرجل يحدّثني عن تحركاتي: "أنتِ سافرتِ إلى هنا، وعملتِ كذا هناك، ثم سافرتِ إلى كذا..."، حتى ذكر كل تحركاتي والولايات التي انتقلتُ إليها.
كل هذا حدث بعد رحلتي إلى سنجة بغرض الدفاع عن حقوق الإنسان، حيث سلكنا طريقًا طويلًا عبر القضارف إلى أبو رخم، ثم دخلنا منطقة الدندر متجهين إلى سنجة. في ذلك التوقيت بالتحديد، بدأت الضربات تستهدف سنجة.
وقف أحدهم وقال لسائق الباص "لا تدخل بهؤلاء الناس إلى سنجة الآن، لا تُخاطر بحياتهم".
فوافق السائق على عدم المخاطرة بهذا العدد الكبير من الركاب، فعدنا أدراجنا إلى الدندر، إلى نفس الكافتريا الذي انطلقنا منها.

بقينا هناك ثلاثة أيام، وكان معنا كبار السن ومرضى السكري والضغط وأطفال. وكذلك كانت كل السيارات والباصات التي غادرت سنجة تحاول حماية ركابها.
قلتُ: "بدلًا من الانتظار، سأبحث لهم عن طعام وشراب". كانت هناك فتاة فطلبتُ منهما مساعدتي: "سأذهب إلى المخبز لإحضار الخبز، ثم أجلب الفول والمياه الصحية والبسكويت للأطفال. أنتما حضّروا السندويتشات عندما أعود". وفعلًا قمنا بذلك، وللأسف كنا نقول لهم: "ليشرب كل شخص قليلًا حتى تكفي المياه".
في اليوم التالي، اقتحمت قوات "الدعم السريع " الدندر بوحشية شديدة، وأغلقت الأسواق والمخبز الذي كنتُ أحضر منه الخبز، ومحل الفول، والدكان الذي أشتري منه المياه الصحية والبسكويت، وكأنهم يريدون الناس أن يموتوا جوعًا وعطشًا. وهذا لم يكن استهدافًا شخصيًّا لي فقط، بل للجميع.
بقيتُ أنا والفتاة وانضمّت إلينا امرأة أخرى. بدأنا نجلب الماء من البحر (مع علمنا بأن مياه البحر غير معقمة، لكنها أفضل من موت الناس عطشًا). خلال ذلك، كنّا نسمع أصوات العويل والصراخ كلما مات أحدٌ. كان مشهدًا مؤلمًا لم أستطع نسيانه.
ذات يوم، بينما كنتُ أحمل العبوات لأملأها من البحر، واجهني أحد عساكر الدعم السريع ووجّه سلاحه نحوي قائلًا: "إلى أين تذهبين؟". فأجبته: "لجلب الماء من البحر". فسأل باستنكار: "لماذا؟".
كانوا دائمًا يوجّهون أسلحتهم نحونا. لم أتوقع أن أعود حية. هنا كان الاستهداف لي واضحًا بصفتي مدافعة عن حقوق الإنسان، إذ أدركوا أنني أحاول مساعدة الناس. قال لي: "مالكِ ومالهم؟!"، وبدأ بتخويفي بالسلاح.
بقينا على هذا الحال ثلاثة أيام، حتى عبرنا الجسر إلى القضارف، رغم معاناة كبار السن والأطفال.

٣/ ضحى شعيب

ضحى شعيب طالبة بجامعة النيلين - كلية الآداب، تبلغ من العمر ٢١ عامًا، وتقيم مع أسرتها بجزيرة توتي في الخرطوم.
عند دخول قوات الدعم السريع إلى جزيرة توتي عام ٢٠٢٣، تمكنت هي وآخرون من الهروب عبر مركبٍ إلى بحري، ثم سافرت إلى مدينة الدامر حيث أقامت حتى أكتوبر ٢٠٢٤. حين تمكنت بقية أسرتها من النزوح من جزيرة توتي إلى حي الثورة، التحقت بهم ضحى وإخوتها، وتم إيواؤهم جميعًا في مركز إيواء بالثورة.
مكثت شهرين مع أسرتها، وفي ١/١/٢٠٢٥ ألقت "الخلية الأمنية بكرّري" القبض عليها بتهمة التعاون مع الدعم السريع.
ظلت محتجزة لدى الأمن لمدة ٩ أيام، ثم نُقلت إلى النيابة التي وجهت لها اتهامًا وفق المواد (١٨٦، ٥١، ٥٠، ٢٦) من القانون الجنائي - وهي مواد قد تصل عقوبتها إلى الإعدام.
استمر احتجازها لدى الشرطة لإكمال التحقيق وفحص هاتفها الشخصي. كشف التقرير الفني
- عدم وجود صور أو فيديوهات أو رسائل تدل على تعاونها مع الدعم السريع.
- ملاحظة إضافية: نشاطها في التظاهرات الثورية والعمل السياسي خلال فترة دراستها بجامعة النيلين.
ُاعيد استجواب الشهود، فأدلى أحدهم - دون تقديم بينات - بأنها "كانت تركب مع عناصر الدعم السريع في سياراتهم وتبيع لهم المخدرات". علماً أنه في استجوابه الأول لم يذكر أي أدلة ضدها، وعند سؤاله عن تغيير شهادته
أجاب: "كنت خائفًا من أهلها".

بعد أكثر من ثلاثة أشهر من الاحتجاز، أُحيلت القضية إلى المحكمة المختصة. في الجلسة الافتتاحية المُحددة في ٩ أبريل ٢٠٢٥، تغيب القاضي ثم أُجلت إلى ٢٤ أبريل. لاحقًا تبيّن أن القاضي نُقل إلى مدينة أخرى.
التضامن معها:
اهتمت منظمات حقوقية وداعمة بقضيتها، وأصدرت بيانات وملصقات تضامنٍ منها:
- محامو الطوارئ
- مبادرة "لا لقهر النساء"
- التنسيقية النسوية الموحدة
- اتحاد النساء الديمقراطي
- تجمع المحامين الديمقراطيين
- جبهة كفاح طلبة جامعة النيلين.

٤/رحاب مبارك سيد أحمد سعد

محامية ومدافعة عن حقوق الإنسان، وعضو مؤسس لمجموعة "محامو الطوارئ".
أعمل حاليًّا - ومنذ بداية الحرب - على **الرصد الأسبوعي للانتهاكات والجرائم التي يرتكبها طرفا النزاع في السودان (الجيش والدعم السريع). كما أتعاون مباشرة مع لجنة تقصي الحقائق لتزويدها بالانتهاكات الموثَّقة عبر أنحاء السودان ودول اللجوء.
في يوليو ٢٠٢٣، تصديتُ مع آخرين لمجموعة (أحمد هارون وعلي عثمان) الهاربين من السجون السودانية، حيث حصلنا على أوامر قبض بحقهم من ولاية كسلا. وكشفتُ عبر وسائل الإعلام لمَرئي والمسموع عن تعاون حكومة الولاية معهم وعدم رغبتها في اعتقالهم، وذلك خلال مقابلة مباشرة على قناة "الحدث".
أرصدُ وأوثقُ الانتهاكات ضد المدنيين السودانيين، وأنشرُ جميع التقارير عبر صفحتي الشخصية على فيسبوك كما تنشر مجموعتنا محامو الطوارئ) بياناتها الرسمية عبر صفحاتها الحقوقية على فيسبوك وتويتر .
• تقدَّم أطراف تتبع لجهاز الأمن ببلاغٍ مُلفَّقٍ ضدي بهدف إعادتي إلى السودان عبرالإنتربول (سأرفق صورةً من أوامر القبض).
• هذه المجموعات المتطرفة هدَّدتني عبر مقاطع صوتية تضمن أساليب ابتزاز وتخويف.
الوضع الحالي:
أتواجد حاليًّا في القاهرة لأداء عملي القانوني، بعد أن غادرت ولاية كسلا (مسقط رأسي) عند علمي بتضمين اسمي في قائمة المطلوبين أمنيًّا. ولما فشلوا في اعتقالي، لفقوا بلاغًا برقم (٣٣٣١٠ / ٢٠٢٤) أمام نيابة كسلا الوسطى لاسترادي عبر الإنتربول.

٥/ عزيزة/اسم مستعار ولاية الخرطوم - أم درمان - حي الجامعة.

أنا مدافعة عن حقوق الإنسان، وأعمل مديرةً تنفيذيةً لمنظمة لتمكين المرأة.
أثناء الحرب، بقينا في مكاننا ثلاثة أشهر، كنت خلالها أساعد الناس عبر برنامج سلة غذائية ومساعدات إنسانية.
لكن مع تزايد الانتهاكات وانتشار حالات الاغتصاب، حاولت التدخل للتصدي لها.
ذات يوم، اقتحم عناصر من الدعم السريع " منزلنا، وتحرشوا بي جنسيًّا (كلما تذكرت الموقف أبكي) - مع العلم أنني أُمٌّ لطفلين وزوجي حاضر.
حطموا هاتفي أمام عيني، وسرقوا حُليِّي الذهبية.
قررنا الهروب ليلاً أنا وزوجي وطفلينا الصغيرين.
لكن الرحلة كانت قاسية ومؤلمة:
- انفصل زوجي عنا لشراء مستلزمات من سوق أم درمان الشعبي...
وهذا ربماا لحسن الحظ أنه غاب فخلال غيابه اعتدوا عليّ جسديًّا، ولمسوا صدري (ثدييّ) وتحرشوا بي بطريقة بشعة لو كان حاضراً لما انتهى الأمر على ذلك.
عند الحدود، كرر الجيش أساليب التحرش لكن بطرق متعددة عندما طلبوا اوراقنا الرسمية سألوني "أنتِ من شرق دارفور؟"قلت (نعم، أنا من قبيلة "المعاليَّة" لو لا ذلك ماكنت لانجو واسرتي منهم حتى جاء أحدهم كان يعلم أن المعاليا تشهد نزاعًا قبليًّا مريرًا مع الدعم السريع.
بعد اكتشافهم هويتي سمحوا لنا بالعبور لكن بعد مصادرة جزء من أموالنا.
وصلت إلى أوغندا، وعملت مع منظمة متخصصة في مكافحة العنف الجنسي.
المفارقة المؤلمة أثناء تعاملي مع الضحايا، أدركت أن انتهاكي كان "الأقل وحشية" مقارنة بما رأيت
عرضتُ للملاحقة مرة أخرى، واضطررت لمغادرة الولاية التي كنت أقيم بها إلى ولاية أخرى، فقط لأتمكن من الاستمرار. الجهات التي تقف خلف هذا الاستهداف باتت معروفة: جهاز الأمن، والشرطة، واستخبارات الجيش، الذين باتوا يعملون بشكل مشترك في ظل حالة الحرب.

هذا الاستهداف أثر عليّ نفسيًا بشكل عميق، وأثر على عملي الميداني، كما سبّب قلقًا بالغًا لأسرتي التي طالبتني مرارًا بالتوقف عن النشاط الإنساني والسياسي. لفترة طويلة، اضطُررت إلى العمل عبر الهاتف فقط، دون أي تحركات على الأرض. وحتى اليوم، لا أتلقى أي نوع من الدعم – لا حماية، ولا دعم قانوني أو نفسي – وأواصل هذا الطريق بإمكانيات ذاتية، وبكثير من الخوف، ولكن أيضًا بإصرار.

٦/ إسم مستعار (ايمان)

تقول إيمان إحدى الناشطات والمدافعات في مدينة القضارف في مجال المساعدات الإنسانية والدعم النفسي والتوعية، إن الوضع الأمني في المنطقة شهد تدهورًا كبيرًا بعد سقوط مدينة ود مدني، حيث أصبح من الواضح أن هناك تضييقًا متصاعدًا على النشطاء والمتطوعين. حتى من يوزّعون الطعام أصبحوا هدفًا للملاحقة، وقد تعرّض أكثر من شخص للاعتقال أثناء توزيع الوجبات، "ناهيك عن بقية الأنشطة" على حدّ تعبيرها.
وتضيف أنها تعرّضت في وقت سابق للاعتقال، ومؤخرًا – وتحديدًا قبل أسبوعين – قامت جهة امنية بإيقاف صديقتها في الشارع، ووجّهت لها رسائل تهديد وتحذير عبر تلك الصديقة. هذا التهديد جاء بعد أن تم أخذ بياناتها أثناء تواجدها في السوق من قِبل أحد أفراد الأمن، وهي ترى أن ذلك الحادث كان بداية سلسلة من المضايقات المستمرة.
وتسرد ايمان تفاصيل بدأت من يوم كانت فيه في السوق مع إحدى صديقاتها لشراء بعض الحاجيات، لتلاحظ وجود شخص يراقبهما من لحظة دخولهما السوق وحتى خروجهما منه. وفي اليوم التالي، عندما ذهبتا مجددًا للسوق لتوصيل بعض الأغراض للترحيل، تم توقيفهما، حيث صودرت هواتفهما، وتعرضتا للتفتيش الشخصي، وتم تفتيش المقتنيات التي بحوزتهما، كما تم أخذ بياناتهما بالكامل، بما في ذلك معلومات عن أسرهما الممتدة وأقربائهما.
تقول: "بعد اليوم داك بالذات، بقينا أي مكان نمشيهو بكون في كروزر مبارينا"، وتشير إلى أنه في أحد الأيام، تم تصويرهما بشكل مباشر من شخص مجهول، لكن لم يكن بوسعهما مواجهته.
وفي اليوم التالي، زارتها صديقتها في المنزل، وفور خروجها إلى السوق، أوقفها أحد أفراد الأجهزة الأمنية وناداها باسمها، رغم أنها أنكرت ذلك، فأخبرها بأنه يعرف من تكون، وأنها كانت في منزل الناشطة، وسألها: "ممكن نعرف سبب الزيارة؟". ثم قال لها: "قولي لصحبتك خليها تخلي القحاتة والشيوعيين المبارياهم ديل، وما تعمل لينا في متطوعة وفنانة وإنسانيتها عالية".
تُعبر ايمان عن قلقها من هذه الملاحقات المستمرة بقولها: "ما عارفة حيلاحقوني لمتين غايتو".
وتشير إلى أن أثر هذا الاستهداف كان شديدًا من الناحية النفسية، حيث أصبحت تشعر بالخوف الدائم وكأنها مراقبة في كل تحركاتها، "ولو طلعت من البيت بكون طول الوقت بشعر إني مُلاحقة". وعلى مستوى العمل الميداني، فقد اضطرت لإيقاف عدد كبير من الأنشطة التي كانت تقوم بها.

ورغم كل هذه التهديدات والمضايقات، إلا أنها لم تتلقَ أي نوع من الدعم، لا النفسي ولا القانوني، ولا حتى الحماية. وكانت تحاول تجاوز تلك المحن بالاعتماد على نفسها فقط.

الاثـــــر النـــفـــسي والاجـــتـــمـاعـي

Figure 6: Photo Credit: Getty Images

أشار عدد من المدافعين إلى إصابتهم بحالة من الإرهاق النفسي والشعور بعدم الأمان، واضطر كثيرون منهم إلى تقليل نشاطهم أو العمل بسرية تامة. في بعض الحالات، تسبب الاستهداف في تشريد الأسر أو فقدان مصادر الدخل، خاصة للمتطوعين في المرافق الصحية الذين يعملون دون دعم رسمي.

منى(اسم مستعار)

أنا ناشطة سياسية ومدنية من مدينة أم درمان القديمة، كنت أعمل قبل اندلاع الحرب بستة أشهر على تقديم التوعية الاجتماعية والحقوقية للأطفال والنساء. خلال تلك الفترة، تلقيت تهديدًا صريحًا بالتصفية من جهاز الأمن، وهو ما أدخلني في حالة من الخوف الشديد. لم أعد أشعر بالأمان حتى داخل منزلي، وأصبحت أخشى الجلوس أو الخروج بمفردي، مما حدّ كثيرًا من نشاطي الميداني.

لاحقًا، انتقلنا إلى شقة جديدة داخل أم درمان، لكن المراقبة لم تتوقف. وصلتني رسالة غير مباشرة عبر زوجي – الذي كان أيضًا مهددًا – تفيد بأنهم يعرفون عنواننا الجديد. استمرت المراقبة لفترة دون اتخاذ إجراءات مباشرة، لكنها كانت كافية لبثّ الرعب في حياتنا اليومية.
مع اشتداد الأوضاع بعد اندلاع الحرب، استمرت حالة المراقبة، واضطررت إلى مغادرة أم درمان والسفر إلى ولاية القضارف حفاظًا على سلامتي. غير أن ذلك لم ينهِ الملاحقة؛ إذ تم اعتقال زوجي لاحقًا والتحقيق معه حول مكاني الجديد. وحتى بعد وصولي إلى القضارف، لم يتوقف القلق، فقد ظل هاجس جهاز الأمن يطاردني، خاصة مع احتمالية تسريب معلومات عن وجودي هناك، ما دفعني إلى التوقف عن أي نشاط ميداني لفترة طويلة.
تواصل منى سردها وتقول

في ولاية القضارف، ورغم الظروف الأمنية الهشة، عدت إلى مزاولة نشاطي تدريجيًا. أواصل اليوم عملي في توثيق الانتهاكات، وتقديم المساعدات الإنسانية، والتوعية، ضمن غرفة الطوارئ النسائية. لكن ذلك لا يعني أن التحديات قد انتهت؛ فالمضايقات ما زالت مستمرة، وتشمل التهديدات، الاتهامات بالانتماء لأطراف النزاع، والمحاكمات السريعة التي قد تصل إلى الإعدام، بالإضافة إلى الضغط على الأسر لالتزام الصمت.

التـــــوصيـــات:

1. إلى الحكومة السودانية وطرفي النزاع:

التوقف الفوري عن استهداف المدافعين عن حقوق الإنسان، بمن فيهم المحامون والعاملون في المجال الطبي والإنساني.

الالتزام بحماية المدنيين والمدافعين عن حقوق الإنسان، وضمان عدم تعرضهم لأي انتهاك أو مضايقة.
توفير الدعم المادي والنفسي للمدافعين الذين يتعرضون للتهديد أو الاعتداء.

2. إلى المجتمع الدولي:

الضغط على الحكومة السودانية وطرفي النزاع للالتزام بحماية المدافعين عن حقوق الإنسان.
إدراج أوضاع المدافعين في السودان ضمن التقارير الدولية الرسمية.
دعم آليات الرصد والتوثيق، وتوسيع نطاق الحماية الدولية للمدافعين السودانيين.
تقديم التدريب على الأمن الرقمي والسلامة الشخصية للمدافعين لضمان حمايتهم أثناء أداء مهامهم.

الملخص والخاتمة

في ختام هذا التقرير، يتضح أن أوضاع المدافعين عن حقوق الإنسان لا تزال تواجه تحديات جسيمة تتراوح بين التضييق على حرية التعبير، والملاحقات القانونية، والتشهير، وصولًا إلى التهديدات الجسدية والاعتقالات التعسفية.والقتل الممنهج وعلى الرغم من الجهود الدولية والإقليمية المبذولة لحمايتهم، فإن الواقع يشير إلى فجوة كبيرة بين الالتزامات القانونية والممارسات الفعلية على الأرض.

إن حماية المدافعين عن حقوق الإنسان ليست مسؤولية فردية أو محلية فحسب، بل هي التزام دولي يفرض على الحكومات والمجتمع الدولي التحرك العاجل لضمان بيئة آمنة تتيح لهم أداء دورهم الحيوي دون خوف أو تهديد. ويجب تعزيز آليات الحماية القانونية، وتفعيل دور المؤسسات الوطنية، وتكثيف الضغط الدولي على الجهات التي تنتهك حقوق هؤلاء المدافعين.

ختامًا، لا يمكن الحديث عن تقدم في مجال حقوق الإنسان دون تمكين وحماية أولئك الذين يكرسون حياتهم للدفاع عنها. فالدفاع عن حقوق الإنسان ليس جريمة، بل هو واجب إنساني يجب أن يُصان ويُحترم.